الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

سلطة النقد الفلسطينية

Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)

PALESTINE

Palestinian Monetary Authority (PMA)

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية يعلنان النتائج الأولية لميزان المدفوعات لعام 2002

459.0 مليون دولار عجز الحساب الجاري.

تتويجاً للجهود المشتركة التي قام بها كل من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية، تم إنجاز بيان ميزان المدفوعات الفلسطيني للعام 2002 وذلك ضمن الإصدار الدوري المشترك لبيان ميزان المدفوعات الفلسطيني.

يعتبر بيان ميزان المدفوعات الأداة التي تحدد مركز الدولة بالنسبة للعالم الخارجي وحجم الدين الخارجي، مما يساعد الباحثين وصناع القرار في استنباط السياسات الاقتصادية والخطط التنموية الملائمة لتحقيق التوازن الخارجي الذي يكفل للدولة تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، علماً بأنه تم الاستناد إلى أحدث التوصيات الدولية في إعداد بيانات ميزان المدفوعات الفلسطيني مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الوضع الفلسطيني.

أشارت النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني للعام 2002 إلى وجود عجز في الحساب الجاري (سلع، خدمات، دخل، تحويلات جارية) بلغ مقداره 459.0 مليون دولار، بنسبة 13.2% من الناتج المحلي الإجمالي. ويعزى السبب في انخفاض عجز الحساب الجاري إلى الانخفاض الملحوظ في قيمة الواردات بشكل يفوق الانخفاض في قيمة الصادرات السلعية، حيث سجل الميزان التجاري السلعي عجزاً مقداره 1,144.3 مليون دولارا والذي شكل ما نسبته 32.8% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2002. في حين سجل ميزان الخدمات عجزاً بلغ مقداره 604.3 مليون دولار أي بانخفاض نسبته 6.1% عن العام السابق، وقد نتج هذا الانخفاض عن انخفاض قيمة العجز في خدمات نقل البضائع.

أما بالنسبة لحساب الدخل (تعويضات العاملين، ودخل الاستثمار) فقد سجل فائضاً مقداره 224.3 مليون دولار أمريكي بنسبة انخفاض مقدارها 31.3% عن العام السابق، وقد كان لانخفاض تعويضات العاملين في إسرائيل السبب الرئيسي في تراجع هذا الفائض إذ بلغت 106.1 مليون دولار، بانخفاض بلغت نسبته 40.8% عن العام السابق.

حقق ميزان التحويلات الجارية فائضاً بلغت قيمته 1,065.4 مليون دولار، وقد شكلت تحويلات الدول المانحة ما نسبته 38.9% من إجمالي التحويلات الجارية من الخارج. ويعزى هذا الارتفاع في فائض التحويلات الجارية إلى الارتفاع في تحويلات القطاع العائلي والخاص والذي بلغت نسبته 5.2% عن العام السابق.

كما أشارت النتائج الأولية لميزان المدفوعات إلى وجود فائض في الحساب الرأسمالي والمالي مقداره 306.5 مليون دولار. ويعزى هذا الفائض إلى الفائض المتحقق في الحساب الرأسمالي والبالغ مقداره 151.0 مليون دولار، إضافة إلى الفائض الذي حققه الحساب المالي (الاستثمار المباشر، استثمار الحافظة، الاستثمارات الأخرى، والأصول الاحتياطية) والذي بلغ 155.5 مليون دولار.

وقد سجل الاستثمار المباشر عجزاً بمقدار 336.0 مليون دولار، بينما سجل استثمار الحافظة عجزاً بمقدار 80.2 مليون دولار. ويلاحظ ازدياد العجز في الاستثمارات السابقة مقارنة مع العام الماضي نتيجة هروب هذه الاستثمارات إلى خارج الأراضي الفلسطينية

بسبب الوضع المتردي اقتصادياً. ويلاحظ أن الجزء الأكبر من فائض الحساب المالي مرده إلى بند الاستثمارات الأخرى التي شكلت فائضاً بمقدار 688.0 مليون دولار.

وقد عكست هذه النتائج التغيرات التي طرأت على الأصول الاحتياطية إذ بلغ التغير (الزيادة) في هذه الأصول لدى سلطة النقد الفلسطينية حوالي 116.3مليون دولار. وفي حالة فلسطين تعبر هذه الأرقام عن فائض الميزان الكلي نظراً لعدم وجود مصادر تمويلية أخرى.

تعكس النتائج الرئيسية لميزان المدفوعات الفلسطيني تراجعا لاداء الاقتصاد مقارنة بعام 2001، خاصة فيما يتعلق بنسبة العجز والتراجع بنسبة الفائض، حيث شهد الميزان التجاري تزايدا في حجم العجز بلغ 12.2% عن العام السابق، كما شهد الحساب الرأسمالي تراجعا في حجم الفائض بنسبة 31.3% عن العام 2001، كذلك الحال بالنسبة للحساب المالي، حيث شهد تراجعا في نسبة الفائض عن العام السابق بنسبة بلغت 70.7%.

ومن الجدير بالذكر أنه قد تم الاعتماد على بيانات باقي الضفة الغربية وقطاع غزة[1] في هذه النتائج.

[1] وتمثل كافة الأراضي الفلسطينية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الشريف الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.